جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون / الفرع العام

الأثر المترتب على مخالفة ضوابط تسبيب الحكم الجزائي في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

يوسف فاضل طه حرز الدين

إلى قسم القانون – معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام

بإشراف

الدكتور

عادل يوسف عبد النبي الشكري

أُستاذ القانون الجنائي

١٤٤١ هـ

٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة ص : الآية (٢٢)

الإهداء

إلى من الهمني القوة على العطاء ..

إلى من قدم الكثير لإسعاد غيره..

والدي أطال الله تعالى عمره ..

إلى من حملتني في قلبها قبل كفيها..

إلى معدن الصبر..

والدتي أطال الله تعالى عمرها..

إلى مَن مثل الاخوة والصداقة بمعناها الحقيقي أخي و صديقي بركات...

إلى جميع أفراد أسرتي و أصدقائي وزملائي...

إلى من شاركتني أفراحي وأحزاني..

زوجتي..

إلى فرحة عمري..

ولدي رضا..

أهدي ثمرة جهدي..

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله بارئ النسم ، وخالق الخلق من العدم ، ومنجي نوحاً في السفينة من الغرق الذي عم ، وسلم موسى من طغيان فرعون ونجاه من اليم ، والصلاة والسلام على سيد الرسل وخاتمهم محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ، وعلى اله الهداة الميامين ، واصحابه المنتجبين من الان إلى قيام يوم الدين .

بعد شكره عزّ وجلّ الذي تبارك في صنعه ، فهو أحسن الخالقين ، واستوى على العرش رب العالمين ، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الاستاذ الدكتور عادل يوسف عبد النبي الشكري ، لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي ، ولما بذله من جهودِ جبارةٍ في متابعة وتقويم رسالتي ، وما قدمه من ارشادات ونصائح ، لإظهارها بما ينبغي لها أن تكون عليه .

مع فاضل الشكر والعرفان إلى الفضلاء من أساتذتي في المرحلة التحضيرية ، لما بذلوه من جهود في تقديم المعلومات لطلبتهم ، وما قدموه من نصائح قيمة .

وعرفاناً منا بالجميل لا يسعنا إلا أن نعبر عن خالص الشكر والامتنان للسادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة والحكم ، لتجشمهم عناء السفر وقبولهم مناقشة هذه الرسالة ، ولما سيبدونه من ملاحظات قيمة تصب في تقويم واغناء الرسالة .

و اتقدم بوافر الشكر والثناء إلى ملاك معهد العلمين للدراسات العليا ، ولا سيما القائمين على قسم القانون ، لما ابدوه من حسن المعاملة وطيب الخلق وتقديم اقصى ما يمكن من تسهيلات خدمةً للمسيرة العلمية .

وعرفاناً مني بالجميل الذي لا يمكن أن يرد أبدا أعبر عن خالص شكري وتقديري وأمتناني إلى والدّي وزوجتي وأخواني و أخواتي و أفراد أسرتي جميعا ، وأصدقائي وزملائي الذين قدموا ما في وسعهم من أجل الوصول إلى ما أنا عليه اليوم .

و أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان ، إلى كل من سماحة أية الله الشيخ حسن الجواهري (مد ظله) ، و سماحة العلامة المحقق السيد عبد الستار الحسني (دامت إفاضاته) ، وسماحة حجة الإسلام و المسلمين الشيخ محمد جواد المهدوي (مد ظله) ، وسماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد أحمد الصافي (دام عزه) ، وسماحة حجة الإسلام و المسلمين الشيخ مهدي رستم الحيدري (دام تأييده) ، و سماحة الشيخ علي النجفي (دام تسديده) ، والشيخ بركات الخفاجي ، على كل ما قدموه من دعم وإسناد في حياتي العملية ، ولولا ذلك الدعم والإسناد ، لما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم .

و اتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من الاستاذ المتمرس الدكتور الشيخ صاحب محمد حسين نصّار ، والأستاذ المتمرس الدكتور عائد كريم علوان الحريزي ، والاستاذ الدكتور صفاء عبد الجبار علي الموسوي ، و الأستاذ المساعد الدكتور الشيخ احمد علي عبود الخفاجي ، و المدرس المساعد حسين علي رهيف ، والمدرس المساعد علي حسن علوان الخزعلي ، ومساعد الباحث حسين علي محمد اسحاق المهدوي ، و مساعد الباحث ايمن صباح محمد الحمداني ، وكافة الاخوة و الاصدقاء والزملاء ، لما ابدوه من مساعدة وطيب خلق وتقديم اقصى ما يمكنهم في انجاح هذا الجهد العلمي .

واخيراً نوجه خالص الشكر والعرفان لكل من انار بعلمه عقول الاخرين ، وهدى بالجواب حيرة السائلين واظهر بتواضعه تواضع العلماء والمحققين .

الباحث

الملخص

القضاء مهمة أساسية و رسالة عظيمة ، ولها من الأهمية ما لا يصل إلى النهاية في التشريعات الاجرائية ، فهو من الوسائل التي تؤدي إلى إحقاق الحق ، ونشر العدل وضمان سيادة القانون ، والعمل على تطبيقه بصورة حسنة ، ولكي يؤدي القضاء ما اراده المشرع من غايات ، بات لزاماً بأحكامه أن تولد القناعة لمن يطلع عليها ، ويشعر بالاطمئنان اتجاهها ، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلاَّ عن طريق التسبيب .

فالتسبيب هو بيان واضح وكافي ومنطقي ، للحجج الواقعية والقانونية التي دفعت المحكمة للنطق بالأحكام ، وقصد المشرع من فرض الالتزام به أداءً لوظائف لها غاية في الأهمية ، منها وظيفة تسبيب الأحكام التي يمكن من خلالها المحافظة على المصلحة العامة ، فضلاً عن المحافظة على المصلحة الخاصة واخراج ذلك بالشكل الذي يتصف بالسلامة الواقعية والقانونية ، من خلال العمل على حث القضاة إلى بذل الجهد المطلوب والعناية اللازمة ، وسد النواقص في اصدار الأحكام الجزائية ، وحتى يتمكن التسبيب من أن يكون وسيلة لتبرير واقناع واداء الوظائف المراد تحقيقها ، من خلال القيام بعملية فرض الالتزام به ، فذلك يلزم فيه الوجود الفعلي والحقيقي في ثنايا الحكم الجزائي ، سواء كان في ورقة الحكم أم من خلال الاحالة إلى مستند اخر ، وإضافة لوجود التسبيب فلابد من وجوب الكفاية التامة فيه ، فينبغي عرض الوقائع والحيثيات الأخرى ، بشكل لا يعتريه الغموض واللبس ، وأن كفاية التسبيب توجب ألا تبتعد عن السياقات العقلية والمنطقية ، وأن تؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها القاضي بشكل مقبول وسليم.

وفي الوقت الذي يلزم فيه ظهور التسبيب وفقاً لشروط معينة عندها يمكن الحديث عن توافر الشروط التي تنعكس على سلامة الحكم الجزائي ، والعيوب التي تعتري ذلك الحكم والعمل على تشخيصها ومعالجتها بالطرق السليمة والصحيحة ، من خلال ما توصلت إليه المحاكم الجزائية .

فالأثر المترتب على عدم تسبيب الاحكام الجزائية ، بطلانها ، إذ إن كل حكمٍ خالٍ من التسبيب ، يعد باطلاً ، فالحكم الجزائي يجب أن يكون نتيجة أسباب واضحة و محصورة ، جرى على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق بها ، فإذا لم تودع الأسباب قبل تلاوة الحكم في يوم صدوره فإن معنى ذلك أن القاضي نطق بالحكم قبل التدبر في أسبابهِ ، أو أن الهيأة قد اصدرت الحكم قبل الاتفاق عليه ، وبذلك يكون الحكم قد خلى من إحدى الضمانات الاجرائية والتي تخص المتهم ، فالحكم الجزائي الذي لا يتوفر على تسبيب يكون محلاً للبطلان ، إذا طعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ، وأحياناً يتضمن الحكم تسبيباً ولكن فيه قصور أو فساد في الاستدلال فإن ذلك يوجب بطلان الحكم كذلك .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ - ٧
الفصل الأول : المسار التاريخي لفكرة تسبيب الحكم الجزائي	٨ - ٥٦
المبحث الأول : التطور التاريخي لتسبيب الحكم الجزائي	١٠ - ٣٤
المطلب الأول : تسبيب الحكم الجزائي في التشريعات الوضعية القديمة والشريعة الاسلامية	١٠ - ٢٧
الفرع الأول : تسبيب الحكم الجزائي في التشريعات القديمة	١٠ - ١٩
الفرع الثاني : تسبيب الحكم الجزائي في الشريعة الإسلامية	٢٠ - ٢٧
المطلب الثاني : تسبيب الحكم الجزائي في التشريعات الغربية والعربية الحديثة	٢٧ - ٣٤
الفرع الأول : تسبيب الحكم الجزائي في التشريعات الغربية الحديثة	٢٧ - ٢٩
الفرع الثاني : تسبيب الحكم الجزائي في التشريعات العربية الحديثة	٣٠ - ٣٤
المبحث الثاني : ماهية تسبيب الحكم الجزائي	٣٥ - ٥٦
المطلب الأول : مفهوم تسبيب الحكم الجزائي	٣٥ - ٤٤
الفرع الأول : مدلول تسبيب الحكم الجزائي	٣٥ - ٤٢
الفرع الثاني : طبيعة تسبيب الحكم الجزائي	٤٣ - ٤٤
المطلب الثاني : ذاتية تسبيب الحكم الجزائي	٤٥ - ٥٦
الفرع الأول : أهمية تسبيب الحكم الجزائي	٤٥ - ٥١
الفرع الثاني : شروط تسبيب الحكم الجزائي	٥١ - ٥٦
الفصل الثاني : عيب انعدام وقصور تسبيب الحكم الجزائي	٥٧ - ١٠٣
المبحث الأول : ماهية عيب انعدام تسبيب الحكم الجزائي	٥٩ - ٧٣
المطلب الأول : مفهوم عيب إنعدام تسبيب الحكم الجزائي	٥٩ - ٦٥
الفرع الأول : مدلول عيب إنعدام تسبيب الحكم الجزائي	٦٠ - ٦٤
الفرع الثاني : أثر عيب إنعدام تسبيب الحكم الجزائي	٦٤ - ٦٥
المطلب الثاني : صور إنعدام تسبيب الحكم الجزائي	٦٥ - ٧٣
الفرع الأول : الإنعدام الكلي الظاهر للأسباب الواقعية	٦٧ - ٦٨
الفرع الثاني : الإنعدام الجزئي للأسباب الواقعية	٦٨ - ٧٣
المبحث الثاني : عيب القصور في تسبيب الحكم الجزائي	٧٤ - ١٠٣
المطلب الأول : مفهوم القصور في تسبيب الحكم الجزائي	٧٤ - ٨٤
الفرع الأول : مدلول القصور في تسبيب الحكم الجزائي	٧٦ - ٨٠
الفرع الثاني : ذاتية القصور في تسبيب الحكم الجزائي	٨٠ - ٨٤
المطلب الثاني : صور القصور في تسبيب الحكم الجزائي	٨٤ - ١٠٣
الفرع الأول : القصور في تسبيب الحكم الصادر بالإدانة	٨٥ - ٩٦
الفرع الثاني : القصور في تسبيب الحكم الصادر بالبراءة	٩٦ - ١٠٣
الفصل الثالث : عيب الفساد في الإستدلال	١٠٤ - ١٥٠
المبحث الأول : ماهية الفساد في الإستدلال	١٠٦ - ١٢٢
المطلب الأول : مفهوم الفساد في الإستدلال	١٠٦ - ١١٤
الفرع الأول : مدلول الفساد في الإستدلال	١٠٧ - ١١٠
الفرع الثاني : صيغة الفساد في الإستدلال	١١١ - ١١٤
المطلب الثاني : ذاتية الفساد في الإستدلال	١١٤ - ١٢٢

الفرع الاول : تمييز الفساد في الاستدلال عما يشتبه فيه	١١٤-١١٦
الفرع الثاني : أثر البطلان بالفساد في الإستدلال	١١٦ - ١٢٢
المبحث الثاني : مظاهر الفساد في الإستدلال	١٢٣ - ١٥٠
المطلب الأول : الفهم غير السائغ للوقائع والادلة والتعسف في الإستدلال	١٢٣ - ١٣٤
الفرع الأول : الفهم غير السائغ للوقائع والأدلة	١٢٥ - ١٣٢
الفرع الثاني : الفساد في الإستدلال بسبب المسخ او التحريف	١٣٣ - ١٣٤
المطلب الثاني : الخطأ في الإستدلال	١٣٥ - ١٥٠
الفرع الأول : الخطأ في الإستدلال بالأدلة غير المقبولة قانوناً	١٣٦ - ١٤٤
الفرع الثاني : تطبيقات قضائية للخطأ في الإستدلال إلى أدلة غير مقبولة قانوناً	١٤٥ - ١٥٠
الخاتمة	١٥١- ١٥٥
قائمة المصادر والمراجع	١٥٦-١٦٧